

حقائق رئيسية

- يؤدي تقييد فرص الحصول على التعليم في سياقات النزاع والنزوح إلى تكريس أوجه التفاوت القائمة، ويخلف آثاراً طويلة الأمد على اللاجئين.
- من شأن إطلاق برامج للمنح الدراسية بالشراكة مع جامعات إقليمية ودولية، إلى جانب إنشاء مراكز للتعليم الرقمي، أن يسهم في توسيع فرص اللاجئين في الالتحاق بالتعليم العالي.
- يشكّل الوصول إلى الأراضي عاملاً أساسياً في تعزيز التماسك الاجتماعي؛ إذ أفاد 23 في المئة من أفراد المجتمعات المضيفة الذين شملهم الاستطلاع بأن النزاعات على الأراضي تمثل أحد العوامل الرئيسية المسببة للتوتر والصراع مع اللاجئين. كما أظهرت الدراسات أن غموض الأطر الناظمة للوصول إلى الأراضي واستخدامها يشكّل مصدراً للتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

التغلب على العوائق أمام اندماج اللاجئين السودانيين في تشاد: التعليم والعمل والوصول إلى الأراضي

فيرجينى بوداي، أوليفيه غيريئان، بريسكا ناندومابي، وماري ريكييه

أجري بحث من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في تشاد خلال عامي 2024 و2026، تناول تأثير النزاع المسلح والنزوح على النساء والفتيات اللاجئات. وسعى البحث إلى تقييم مدى تلبية الاستجابة الإنسانية في تشاد لحاجات وتطلعات النساء والفتيات اللاجئات السودانيات ومجتمعاتهن⁽¹⁾.

أجري البحث في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024 بالتعاون مع شريك SIPRI التشادي، BUCOFRE، في أربعة مخيمات للاجئين في شرق تشاد. وجمع الباحثون تجارب النساء والفتيات السودانيات النازحات، والعائدين التشاديين، والمجتمعات المضيفة، من خلال استطلاعات للرأي، ومقابلات نوعية، ومناقشات جماعية مركزة.

وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2026، عقد SIPRI وBUCOFRE حلقتي نقاش مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في أبشي ونجامينا، تشاد، بدعم من منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية في تشاد (FONGIT) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، بهدف إجراء نقاش جماعي حول نتائج البحث. وخلال الحلقات، جرى تحويل نتائج البحث إلى خطط عملية لتعزيز الصلة بين البحث والممارسة والمساءلة تجاه السكان المتضررين.

توسع ورقة الحقائق هذه الصادرة عن SIPRI في تناول ثلاث نتائج رئيسية من نتائج البحث، من خلال دمج الرؤى المستخلصة من حلقات النقاش. وقد حدد البحث، إلى جانب التواصل اللاحق مع الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات المانحة وصانعي السياسات، مجالات التعليم والعمل والوصول إلى الأراضي بوصفها مجالات ذات أهمية خاصة.

ومن خلال التركيز على هذه المجالات، تهدف ورقة الحقائق إلى توجيه عملية اتخاذ القرار لدى الجهات المانحة، ودعم التدخلات المستهدفة والفعالة التي تحد من الأضرار وتعزز الآثار الإيجابية.

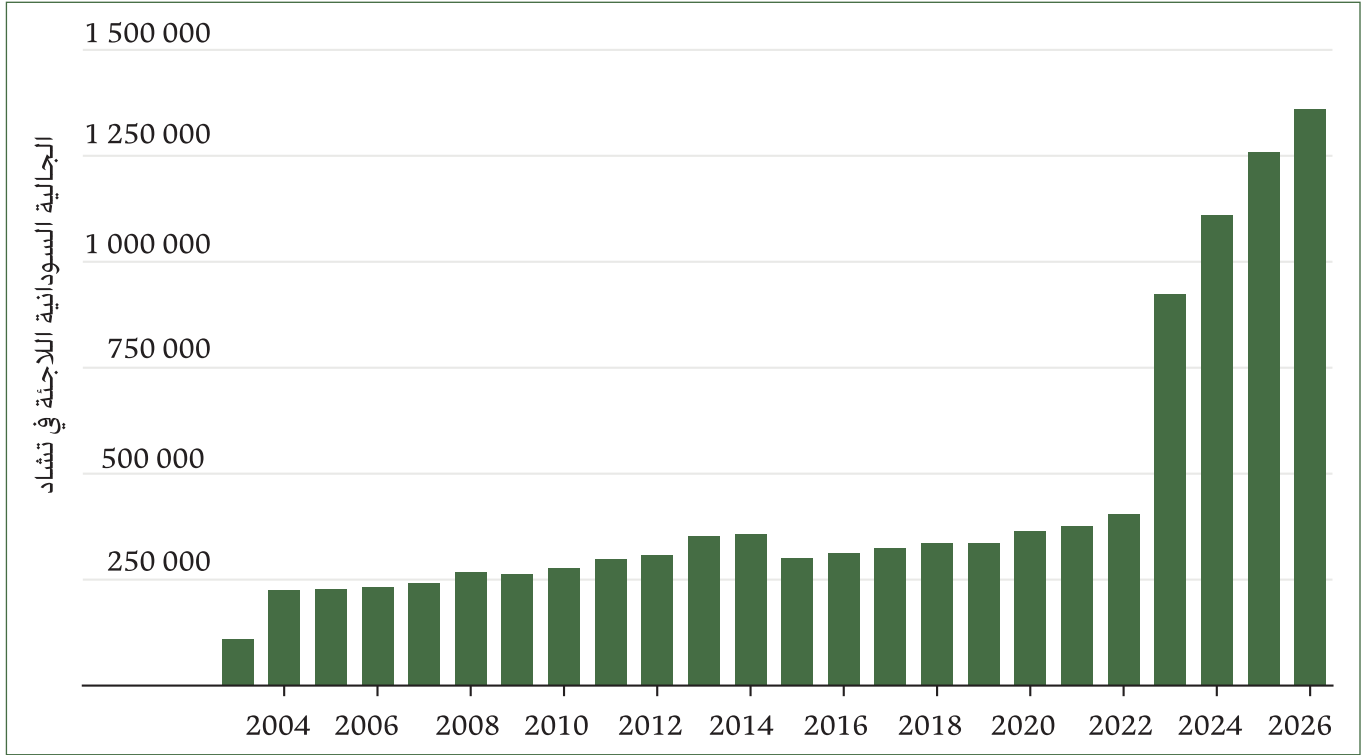
السياق

أدى النزاع المسلح الذي تجدد في السودان في نيسان/أبريل 2023 إلى أكبر أزمة إنسانية وأزمة نزوح في العالم، حيث تجاوز عدد الأشخاص الذين أجبروا على النزوح 11 مليون شخص حتى

(1) للاطلاع على النتائج الكاملة للبحث، انظر بورحوس، أ. وآخرون، من خلال أعينهن: تجارب النساء والفتيات السودانيات النازحات في شرق تشاد (SIPRI ستوكهولم، آذار/مارس 2025).

ماري ريكييه وبريسكا ناندومابي، «تأثير الصراع والتهجير على اللاجئات السودانيات في شرق تشاد»، موجز سياسات، تقرير XCEPT، حزيران/يونيو 2025.

انظر أيضاً: بوداي وآخرون، «فجوات تمويل العمل الإنساني في تشاد: الآثار المترتبة على الفئات السكانية الأكثر هشاشة»، ورقة حقائق، أغسطس/آب 2026.



الشكل الرقم (1). عدد اللاجئين السودانيين في تشاد، 2003-2026

المصدر: تستند بيانات الفترة 2003-2025 إلى بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنصة التبادل الإنساني للبيانات (Humanitarian Data Exchange)، مجموعة بيانات السكان في تشاد (TCD)، التي تم الوصول إليها في 26 أيار/ مايو 2026. أما بيانات عام 2026 فتستند إلى البوابة التشغيلية للبيانات التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (Operational Data Portal) الخاصة بتشاد، والتي تم الوصول إليها في 26 أيار/ مايو 2026.

حزيران/يونيو 2026.⁽²⁾ وقد لجأ أكثر من أربعة ملايين شخص إلى الدول المجاورة، ولا سيما تشاد ومصر وجنوب السودان.

وعقب نزاع دارفور عام 2003، عبر نحو 400 ألف لاجئ سوداني الحدود إلى تشاد. ومنذ أبريل/نيسان 2023، ارتفع هذا العدد بأكثر من 900 ألف لاجئ جديد (انظر الشكل الرقم (4)).

وتمثل النساء والأطفال أكثر من 80 بالمئة من الوافدين الجدد إلى تشاد، وهو ما يفرض تحديات خاصة أمام المنظمات الإنسانية، ولا سيما في توفير خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، والتعليم، والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى منع الاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال.

عوائق الاندماج

أظهرت الدراسة أن النساء والفتيات اللاجئات في المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان يواجهن تهديدات كبيرة لسلامتهن، وأن تدابير الحماية القائمة لا تزال غير كافية. ورغم أن النساء أفدن بأنهن يشعرن بقدر أكبر من الأمان بعد وصولهن إلى تشاد، فإنهن ما زلن يواجهن مجموعة من التهديدات والمخاطر.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل الفقر المتعدد الأبعاد وندرة الموارد في شرق تشاد، تظل فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئات السودانيات محدودة بسبب ضعف إمكان الوصول إلى التعليم، وقلة

(2) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، البوابة التشغيلية للبيانات (Operational Data Portal)، تم الوصول إليها في 29 حزيران/يونيو 2026.

الفرص الاقتصادية، ومحدودية الحصول على الأراضي للاستخدام الإنتاجي والاستقرار. ويؤدي ذلك إلى تعزيز هشاشتهن وزيادة اعتمادهن على المساعدات الإنسانية.

وبالاستناد إلى الرؤى التي خرجت بها الندوات، تناقش الأقسام التالية ثلاث نتائج رئيسية للدراسة وما يترتب عليها من آثار، وهي:

- محدودية الوصول إلى التعليم تقلل فرص اللاجئين في تحسين أوضاعهم المستقبلية.
- محدودية الوصول إلى الفرص الاقتصادية تعرض اللاجئين السودانيين لمخاطر تتعلق بالحماية وتحد من اندماجهم في المجتمع.
- التحديات المرتبطة بالحصول على الأراضي يُرجح أن تسهم في زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية واللاجئين.

نقص فرص التعليم يقيّد آفاق اللاجئين

«كنتُ في الصف السادس، لكنني لا أذهب إلى المدرسة هنا. لا توجد مدرسة هنا... لا أحد منا يذهب إلى المدرسة هنا، بينما كنا جميعًا نرتاد المدرسة في السودان. نشعر بملل شديد. نمضي اليوم كله هنا، ولا يوجد ما نفعله. ولا نستطيع حتى الخروج لأننا خائفون»⁽³⁾.

في تشاد، حيث يوجد نحو 3 ملايين طفل خارج المدرسة، يفرض وصول اللاجئين ضغوطًا إضافية على نظام تعليمي يعاني أصلاً الهشاشة. وحتى حزيران/يونيو 2025، لم يكن سوى 39 بالمئة من الأطفال اللاجئين السودانيين في تشاد ملتحقين بالمدارس، بسبب نقص المدارس العاملة، والمعلمين، والموارد اللازمة لتغطية الرواتب. وتعتمد السلطات الوطنية والمحلية إلى حد كبير على المنظمات الإنسانية في تقديم الخدمات التعليمية⁽⁴⁾.

وبالنسبة إلى الأطفال الملحقين بالمدارس، يؤدي نقص التمويل إلى اكتظاظ الفصول الدراسية داخل مخيمات اللاجئين. ففي شرق تشاد، هناك حاجة إلى ما يقارب 40 ألف فصل دراسي إضافي لمواءمة معدلات التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس مع معدلات التحاق الأطفال من المجتمع المحلي. كما تؤدي تقليص الميزانية إلى تفاقم النقص في الكتب المدرسية والحقائب واللوازم التعليمية، وهو ما يضعف جودة التعليم ويزيد من احتمالات التسرب المدرسي. كذلك تتأثر معدلات الالتحاق والمواظبة على الدراسة بسبب محدودية توافر الغذاء، والمراحيض، ومياه الشرب الآمنة داخل المخيمات.

إن محدودية الوصول إلى التعليم خلال فترات النزاع والنزوح تعزز أوجه عدم المساواة القائمة وتترك آثارًا طويلة الأمد على اللاجئين. فرغم أن فرص التعليم محدودة لجميع اللاجئين بغض النظر عن مدة نزوحهم، فإن اللاجئين الذين وصلوا حديثًا يواجهون عوائق إضافية، إذ يقيمون في توسعات مخيمات اللاجئين ويضطرون إلى قطع مسافات أطول للوصول إلى المدارس.

كما أن الأطفال الأكثر هشاشة هم الأكثر تضررًا من محدودية الخدمات التعليمية. فالعوائق التي تحول دون التعليم تعرّض الأطفال الذين أُجبروا على النزوح بسبب العنف، ولا سيما الفتيات، لمخاطر تتعلق بالحماية والإقصاء الاجتماعي، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار اعتمادهم على المساعدات الإنسانية لفترات أطول.

ورغم أن التعليم حق أساسي للاجئين وحق تكفله التشريعات التشادية، فإن الفرص المتاحة حاليًا أمام اللاجئين السودانيين لمواصلة تعليمهم ما تزال محدودة. وتبين الدراسة أن محدودية الوصول إلى التعليم تمثل أحد أبرز مصادر القلق بالنسبة للاجئين السودانيين في تشاد، حيث أعربت العديد من

(3) مناقشة ضمن مجموعة تركيز مع لاجئين سودانيين شباب، امتداد مخيم فرشانة، 24 نيسان/أبريل 2024.

(4) منصة العمل من أجل التنمية (Development Action Platform)، «التعليم في تشاد»، [دون تاريخ].



الشابات اللاتي أجريت معهن مقابلات عن رغبتهن في مواصلة الدراسة لتحسين حياتهن، سواء في تشاد أو السودان أو في الخارج.

وعلى المدى الطويل، من شأن المزيد من تخفيضات الميزانية أن يفاقم الضغوط الواقعة على النظام التعليمي في شرق تشاد، وأن يبطئ تطوير البنية التحتية، ويحد من توظيف المعلمين، ويؤدي إلى تراجع جودة التعليم. إضافة إلى ذلك، أعادت مساهمة الولايات المتحدة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) توجيه الأولويات بعيداً عن قطاع التعليم نحو الاستجابة الإنسانية الطارئة⁽⁵⁾. ويهدد ذلك بزيادة كبيرة في أعداد الأطفال اللاجئين والأطفال التشاديين غير الملتحقين بالمدارس، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد على استقرار البلاد وتنميتها. ورغم توسيع نطاق عدد من المبادرات، مثل «التعليم لا ينتظر» (Education Cannot Wait) وبرامج المنح الدراسية بالتعاون مع الجامعات والسفارات في شرق تشاد، فإن هذه الجهود لا تزال تعاني نقصاً في التمويل، كما تأثرت بشدة بالتقليصات الأخيرة في المساعدات⁽⁶⁾.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات جهوداً منسقة لتعزيز النظام التعليمي وتحسين فرص الوصول إلى التعليم. كما ينبغي توسيع نطاق الاستجابات متعددة القطاعات لمعالجة العوائق التي تحول دون التعليم، من خلال دمج برامج التغذية المدرسية، وتوفير مياه الشرب الآمنة، وخدمات النظافة والإصحاح في المدارس. ومن شأن هذه التدخلات أن تساهم في توفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال اللاجئين السودانيين وأطفال المجتمعات المحلية، بما يعزز معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة. كذلك، من الضروري توسيع برامج الدعم المالي والأكاديمي القائمة، بما في ذلك المنح الدراسية التي تغطي الرسوم الدراسية، وتكاليف السكن، والنقل. كما أن إنشاء برامج للمنح الدراسية بالتعاون مع الجامعات الإقليمية والدولية، إلى جانب مراكز التعلم الرقمي، من شأنه أن يوسع فرص الوصول إلى التعليم العالي. وفي الوقت نفسه، يظل تعزيز الاستثمار في قطاع التعليم في تشاد أمراً أساسياً، وهو ما يتطلب من الشركاء الممولين تقديم التمويل والدعم اللازم لتمكين الحكومة التشادية من الاستثمار في هذا القطاع.

محدودية فرص العمل تعرّض اللاجئين السودانيين لمخاطر الحماية وتحد من اندماجهم

«في السودان، كنتُ أعمل معلمة. أمضيتُ عشرين عامًا في التدريس، لكن منذ وصولي إلى هنا لم أتمكن من الحصول على وظيفة. في بلدي، لم أكن مضطرة إلى جلب المياه أو جمع الحطب. كانت مياه الشرب متوفرة في المنزل، وكنت أطبخ باستخدام الغاز. أما الآن فأذهب إلى السوق وأقوم بأي عمل يمكن أن يوفر لي بعض المال. أساعد الناس هنا وهناك، كما أغسل الملابس في منازلهم مقابل أجر. كما ترى، فإن معظم من يقيمون هنا في مخيم إيرديمي قدموا من المدن الكبرى في السودان، وهم غير معتادين على العمل في الحقول أو على الأعمال المرتبطة بجلب المياه وجمع الحطب. وهذا ما يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة إلينا»⁽⁷⁾.

تغيّرت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السودانيين الذين يعبرون الحدود إلى شرق تشاد؛ إذ ينتمي الوافدون الجدد إلى مناطق حضرية وريفية على حد سواء، ويتميزون بتنوع أكبر واندماج اجتماعي أقل مقارنة بموجات اللجوء السابقة، الأمر الذي يجعل اندماجهم الاقتصادي أكثر تعقيداً.

ويواجه اللاجئون السودانيون من ذوي المهارات والمؤهلات صعوبات في دخول سوق العمل في تشاد، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم إتقانهم اللغة الفرنسية، فضلاً عن عدم الاعتراف بالشهادات التي

(5) ندوة عمل (بصيغة حضورية وعبر الإنترنت)، أبشي، 28 كانون الثاني/يناير 2026؛ وندوة عمل، نجامينا، 11 شباط/فبراير 2026. فلورينس كاسام-شينا، وماري ريكير وبريسكا ناندومابه، «دراسة آثار خفض المساعدات الأميركية على الاستجابة للحرب في السودان وتدابيرها في تشاد»، تقرير داخلي، الوكالة الفرنسية للتنمية، 2026.

(6) التعليم لا ينتظر (Education Cannot Wait)، «برنامج التعليم لا ينتظر يقدم تمويلاً إضافياً بقيمة مليوني دولار أمريكي للاجئين السودانيين في تشاد»، بيان صحفي، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2025؛ ومشاورات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في شرق تشاد، يناير/كانون الثاني وشباط/فبراير 2026.

(7) لجنة سودانية نزحت مؤخرًا، إيرديمي، مقابلة أجراها فريق البحث، 2 أيار/مايو 2024.

يحملونها. ونتيجة لذلك، لا يستطيع كثيرون ممن يرغبون في مواصلة ممارسة مهنتهم السابقة، مثل التدريس أو التمريض، القيام بذلك.

وتجد أعداد كبيرة من النساء أنفسهن مضطرات إلى العمل في وظائف غير رسمية، مثل غسل الملابس أو صناعة الطوب، وهو ما يزيد من هشاشتهن الاقتصادية ويعرضهن بصورة أكبر للاستغلال ولمخاطر الحماية. وفي المقابل، تعاني تشاد من نقص في الكوادر المؤهلة، بما في ذلك داخل مخيمات اللاجئين.

وقد أطلقت الجهات الإنسانية والإنمائية، بالتعاون مع السلطات الوطنية، برامج تهدف إلى معالجة التحديات المعقدة المرتبطة بإدماج اللاجئين في سوق العمل وتعزيز اندماجهم الاقتصادي. وتسعى هذه البرامج إلى مساعدة اللاجئين على الانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الذات، من خلال تطوير سبل كسب العيش. فعلى سبيل المثال، تجري المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة التشادية غير الحكومية جمعية تعزيز الحريات الأساسية في تشاد (APLFT) تقييمات للمهارات داخل مخيمات اللاجئين. كما يهدف التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى تمكين اللاجئين، ولا سيما من خلال تنفيذ برامج لتحسين فرص الحصول على التعليم، والتدريب، والفرص الاقتصادية⁽⁸⁾.

ورغم هذه الجهود، ولا سيما البرامج التي تنفذها المفوضية في مراكز التدريب المهني، لا تزال هناك عوائق هيكلية كبيرة تحول دون الاندماج الاقتصادي.

ويتطلب التصدي لهذه العوائق تنسيقاً وثيقاً بين السلطات الوطنية، والجهات الإنسانية، والجهات المانحة⁽⁹⁾. ويشمل ذلك إنشاء آليات، ولا سيما من خلال الهيئات المهنية المختصة، للاعتراف الرسمي بالمؤهلات المهنية السودانية في تشاد. فمن شأن الاعتراف بالمؤهلات في مجالات مثل الطب والقانون أن يساهم في معالجة النقص الحاد في الكفاءات الذي تعانيه تشاد، وفي الوقت نفسه يتيح للاجئين السودانيين فرص الحصول على عمل لائق والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما يتطلب الأمر الاستثمار في تعليم اللغة الفرنسية لتحسين فرص اللاجئين في الوصول إلى سوق العمل في تشاد، إلى جانب إنشاء مراكز للتعلم الرقمي وتمويلها، بما يمكن اللاجئين السودانيين من مواصلة دراستهم عبر الإنترنت، وبتوسيع فرصهم في الوصول إلى التعليم العالي.

التنافس على الأراضي يهدد بزيادة التوترات بين المجتمعات

خصصت الحكومة التشادية أراضي في شرق تشاد للاجئين، كما تتيح المجتمعات التشادية المحلية إمكان الوصول إلى الأراضي لأغراض الزراعة، بالتنسيق مع السلطات. ومع ذلك، فإن الحصول على الأراضي يمثل بالنسبة إلى النساء، اللاتي تتحمل كثيرات منهن مسؤولية إعالة الأسرة ورعاية أفرادها، عائقاً أساسياً أمام تحقيق الاعتماد على الذات والقدرة على دعم أسرهن وتوفير الغذاء لها.

في نيسان/أبريل 2026، فقد أكثر من 40 شخصاً حياتهم في أعمال عنف بين المجتمعات المحلية اندلعت بسبب النزاع حول الوصول إلى نقطة مياه في وادي فيرا، تشاد. ويظهر ذلك خطر تصاعد التوترات المرتبطة بتوافر الموارد الطبيعية والتنافس على المياه والأراضي، في سياق يتسم بتغير المناخ، والضغط الديمغرافي، وضعف حضور الدولة، وانتشار الأسلحة⁽¹⁰⁾. كما أن الخدمات الأساسية والبنية التحتية في

(8) مشاورات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في تشاد، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2026.

(9) ندوات عمل في أبشي ونجامينا، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2026.

(10) سو. ف.، «تشاد: مقتل 42 شخصاً في مواجهات بين المجتمعات المحلية في شرق البلاد» - Tchad : 42 morts dans un, 27 نيسان/أبريل 2026؛ وفرانس 24، «اشتباكات بين

المجتمعات المحلية توقع ما لا يقل عن 42 قتيلاً في شرق تشاد» - (Un affrontement intercommunautaire fait au moins 42 morts dans l'est du Tchad, 24 نيسان/أبريل 2026.



شرق تشاد محدودة للغاية، في حين ترتفع مستويات الفقر متعدد الأبعاد⁽¹¹⁾. وتتميز إنتاجية الأراضي في أقاليم شرق تشاد بانخفاضها، في ظل الضغوط الناجمة عن تغير المناخ وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية مع مرور الوقت.

ورغم جهود الحكومة التشادية لرفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية المضيفة بأهمية إتاحة الأراضي للاجئين، لاحظت الدراسة وجود شعور بالإرهاق نتيجة غياب حلول دائمة في مواجهة حالة النزوح الممتد. ويُعد الوصول إلى الأراضي عنصراً محورياً في تحقيق التماسك الاجتماعي؛ إذ يرى 23 بالمئة من أفراد المجتمعات المضيفة الذين شملهم المسح أن النزاعات على الأراضي تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تدفع إلى اندلاع النزاعات مع اللاجئين. كما تم توثيق غياب الوضوح بشأن الحصول على الأراضي واستخدامها بوصفه مصدراً للتوتر⁽¹²⁾.

في هذا السياق، تعمل الجهات المعنية على إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز حوكمة الأراضي. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو - FAO) إصلاح قطاع الأراضي في تشاد من خلال مراجعة سياسة الأراضي وقانون الأراضي وأملاك الدولة (Code domania)، وإطلاق مشاريع تجريبية لتحديث السجل العقاري، والمساهمة في تصميم آلية للرصد والتقييم تهدف إلى دعم تنفيذ السياسة الوطنية. وتمثل هذه الجهود خطوات نحو تحقيق مزيد من الوضوح وتعزيز التنسيق بين الجهات الإنسانية والإنمائية والسلطات.

علاوة على ذلك، أطلقت الحكومة التشادية في عام 2023 مبادرة «هاغويينا» (Haguina)، وهي مبادرة تُنفذ بالشراكة مع الفاو والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، وتهدف إلى تخصيص الأراضي للاجئين لتوفير فرص اقتصادية وتحسين الإنتاج الزراعي⁽¹³⁾. وتندرج هذه المبادرات ضمن نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP)، الذي يسعى إلى موازنة الاستجابة الطارئة، والمساعدات التنموية، ومبادرات بناء السلام في السياقات الهشة.

ويتطلب البناء على هذه الجهود المستمرة مواصلة التنسيق بين السلطات الوطنية، والجهات الإنسانية والإنمائية، والجهات المانحة، والمجتمعات المحلية. ويشمل ذلك تعزيز أطر حوكمة الأراضي بما يحقق التوازن بين استضافة اللاجئين وحماية حقوق المجتمعات المحلية في أراضيها.

وبالتوازي مع ذلك، يمكن للاستثمارات في الإنتاج الزراعي وتربية الماشية أن تعزز الأمن الغذائي، وتحسن التغذية، وتوسع فرص كسب العيش لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. وقد يساهم ذلك في الحد من الاعتماد الطويل الأمد على المساعدات الإنسانية.

وتضطلع المؤسسات الوطنية، بدعم تشغيلي من الجهات الإنسانية والإنمائية وتمويل من المانحين، بدور أساسي في تعزيز أنظمة حوكمة الأراضي الشاملة والمراعية لحساسيات النزاع، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية التي تحسن إنتاجية الأراضي وتقلل الاعتماد على المساعدات. كما أن دعم هذه التدابير بجهود لرفع وعي المجتمعات المحلية بشأن الوصول العادل إلى الأراضي يمكن أن يساهم في خفض التوترات المرتبطة بالحصول على الأراضي واستخدامها.

(11) البنك الدولي، «تشاد - فصل خاص: استضافة اللاجئين بطريقة شاملة» - (Chad-Special chapter: Hosting refugees in an inclusive manner)، التحديث الاقتصادي (Economic Update)، نيسان/أبريل 2024.

(12) لافيل، س. وآخرون، «الوصول إلى الأراضي وقدرة النساء اللاجئات السودانيات على الصمود في تشاد: التحديات النظامية والتصورات المحلية» - (Accès à la terre et résilience des femmes réfugiées soudanaises au Tchad: Enjeux systémiques et perceptions locales)، تقرير فني، أيلول/سبتمبر 2025.

(13) ويلتون، ب. «من المساعدات إلى الاعتماد على الذات: كيف تعمل مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على بناء الأمن الغذائي في تشاد» - (From aid to autonomy: How refugee and host communities are building food security in Chad)، برنامج الأغذية العالمي (WFP)، 23 نيسان/أبريل 2026.

أحدث منشورات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)

إصلاح قطاع الأمن وانتقالات الأمم المتحدة: عوامل النجاح

كيفن ستيفنز، يانير فان دير لاين، أبيل غبالا، مارينا كاباريني وغريتشن بالدوين

تموز/يوليو 2026

خفض المساعدات ومخاطر الأمن: من اضطراب النظم الصحية إلى انعدام الأمن الإنساني

عبر س. أحمد، سيريل ترييوس وكهيرة طريف

حزيران/يونيو 2026

بناء بنية تحتية فعّالة للسلام في سوريا ولبنان

علاء ترتير وبلال صليمه

حزيران/يونيو 2026

التطورات والاتجاهات في عمليات السلام متعددة الأطراف، 2025

كلوديا بفيغر كروز ويانير فان دير لاين

أيار/مايو 2026

الاتجاهات في الإنفاق العسكري العالمي، 2025

شياو ليانغ، نان تيان، ديفغو لوبيس دا سيلفا، لورينزو سكارازاتو، زبيدة أ. كريم وجيد غيبرتوريكار

نيسان/أبريل 2026

ميزانية لعام خامس من الحرب: الإنفاق العسكري في الموازنة الروسية لعام 2026

جوليان كوبر

آذار/مارس 2026

معايرة الردع: معوّقات الاستقرار الاستراتيجي على الجناح الشمالي الجديد لحلف الناتو

باربرا كونتس وأينو إيسر

آذار/مارس 2026

الاتجاهات في عمليات نقل الأسلحة الدولية، 2025

ماثيو جورج، كاتارينا دجوكيتش، زين حسين، بيتر د. فيزمان وسيمون ت. فيزمان

آذار/مارس 2026

خمسة وعشرون عاماً من الرجال والفتيان والذكورة في أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)

غريتشن بالدوين

آذار/مارس 2026

نهاية المهمة: إعادة ابتكار عمليات الإغلاق والانتقال في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة المدنية للاتحاد الأوروبي (CSDP)

فيل سافورانتا

شباط/فبراير 2026

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث
السلام (SIPRI) هو معهد دولي
مستقل مكرّس للبحث في مجالات
النزاعات، والتسلح، والحدّ من
الأسلحة، ونزع السلاح. تأسس المعهد
عام 1966، ويوفر بيانات وتحليلات
وتوصيات، تستند إلى مصادر مفتوحة،
لصانعي السياسات، والباحثين،
ووسائل الإعلام، والجمهور المهتم.

مجلس الإدارة

ستيفان لوفن (الرئيس)
الدكتور زيد رعد الحسين
الدكتور محمد بن شماس
الدكتورة نهى المكاوي
جان ماري غيهينو
الدكتورة باتريشيا لويس
الدكتورة ناتالي توتشي
الدكتورة جيسكا توكمان ماثيوز
بريان أ. وونغ

المدير العام

كريم حجاج

عن المؤلفين

فيرجيني بوداي هي باحثة أولى ومديرة برنامج الساحل وغرب أفريقيا في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.
أوليفيه غيريانون هو المدير التنفيذي لمركز الأبحاث التشادي بوكوفور
بريسكا ناندومابي هي باحثة ومنسقة في مركز الأبحاث التشادي بوكوفور.
ماري ريكييه هي باحثة في برنامج الساحل وغرب أفريقيا في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

تم تمويل ورقة الحقائق هذه وحلقات العمل المرتبطة بها من قبل وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية
البريطانية من خلال مركز تكليف البحوث (RCC) التابع لها، والذي يمثل جزءاً من محفظة البحوث والتطوير
التكنولوجي العالمي. ويتولى إدارة مركز تكليف البحوث كلٌّ من المعهد الدولي للتنمية (3ie) وجامعة برمنغهام.



معهد ستوكهولم الدولي
لأبحاث السلام

Signalistgatan 9 SE-169 72 Solna,
Sweden Telephone: +46 8 655 97 00
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org